



---

# العلقة النحوية

## فى ضوء الممنوع من الصرف

---

دراسة تحليلية موازنة

دكتور

شعبان زين العابدين محمد


الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني [adibbook@hotmail.com](mailto:adibbook@hotmail.com)

---



# العلقة النحوية

فى ضوء الممنوع من الصرف

دراسة تحليلية موازنة

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني adabook@hotmail.com

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م

مكتبة الآداب (علي حسن)

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين وهداية للحائرين وقُدوة للصالحين وإماما للمؤمنين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

وبعد ، فقد حظيت اللغة العربية بتشريف الله بأن جعل القرآن بلسانها ، وهي لغة لا تصيبها الكهولة ولا الشيخوخة متجددة بتجدد معجزات الله في كتابه الكريم ، فهي أداة للبحث في القرآن وكشف أسرارهِ وسبر أغوارهِ والوقوف على حقيقة معانيهِ ومراده .

وقد حمل العربية جيل من العلماء زادوا عنها ورفعوا قدرها وانشغلوا ببيان حكمتها وروعتها فكانوا جند الله في الحفاظ على كتابه من خلال حفاظهم على لغة الكتاب حتى وصلت إلينا اللغة كاملة الأركان مشيدة الجوانب لا يعتورها الخلل ولا يخالطها النقص ، وكيف يتسرب إليها الخلل أو النقص وهي لغة القرآن الكريم .

وكان من بين الكثرة الكثيرة من النحويين من شذ عن القاعدة ولم يسر في ركاب المحافظين ، وإنما انضوى تحت فكرة الخلاف والنقد وتخطئة النحويين ، ولا يتجاوز عدد هؤلاء الناقدين — من بين النحويين القدامى — أصابع اليد الواحدة .

وقد وقت على كتاب أمالي السهيلي فوجدت صاحبه قد جرح النحويين وسفه أحلامهم ووصف عقولهم بالمرض والعلة - وهذا من مثله شنيع - ووجدته ينقض عليهم في الممنوع من الصرف ويصفهم بالتحكم والتناقض وعدم الاطراد إلى غير ذلك مما ستراه في ثنايا البحث .

وفي العصر الحديث ظاهرة تسترعي الانتباه مفادها العيب على القدماء وأن النحو في حاجة إلى إعادة بناء على قواعد جديدة ، ومن أراد أن يأتي بظاهرة أو نظرية فإنه يأتي إلى آراء النحويين المرفوضة قديما وبخاصة نحويو الكوفة فيعيد صياغتها بشكل جديد ثم يسوقه على أنه تجديد للنحو .

ومما يجب التسليم به أن النحويين القدماء لم يفهم شيء من ضوابط اللغة وأحكامها وأن الشيء الواحد يضعون له الاحتمالات الممكنة ثم يقومون بالتحليل والمناقشة فتكثر عندهم عبارة : (لو كان كذا لكان كذا) . غير أنني وجدت من النحويين في العصر الحديث من يدعو إلى إهمال وترك بعض ما أصله القدماء وبخاصة في باب الممنوع من الصرف فيقول أحدهم : "وقولهم بادي التكلف والصنعة لا يقوى على الفحص ، وقد آن الأوان لإهماله نهائيا" ، وغير ذلك مما ستراه في ثنايا البحث .

فاستدعى ذلك مني النظر فيما قاله النحويون ثم موازنته بما يقوله الناقدون جاعلا تلك الدراسة في ضوء الممنوع من الصرف ، ولذلك

جعلت عنوان البحث : (اللغة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف دراسة تحليلية موازنة) .

وقصدي من هذا البحث دراسة للتعليلات النحوية للممنوع من الصرف ووضعها في الميزان ليرى لتثبت أمام الفحص أم لا كما يدعي بعضهم ؟ وذلك في نقاش موضوعي متخذا للدليل والحجة أسس الموازنة بعيدا عن التعصب والنقد الهدام . «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

دكتور

شعبان زين العابدين محمد



### علة النحوية وجهود النحويين

علل النحو ليست موجبة للحكم بل هي مستنبطة من أوضاع ومقاييس من تكلم بالعربية ، يقول الرضي : "اعلم - أولاً - أن قول النحاة : إن الشيء للفلاتي علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك للشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم" (١) .

إن العقول متعلقة بربط المسببات بأسبابها والمقدمات بنتائجها والشيء إذا ظهر وجهه وعرف بابه كان بالنفس أعلق وهي له أطلب ، وقد ظهرت هناك مدارس نحوية واتجاهات مختلفة أدى ذلك إلى وجود المناظرات والمحاورات وكل من الطرفين يحشد الحجج ويخترع العلى ، وطلفت على السطح أسئلة : لم جاء هذا هكذا ؟

وهنا تبدو أهمية العلة النحوية في إظهار حكمة اللغة العربية ودقة أبنيتها ومفرداتها وتراكيبها وبيان مهارة وذوق ونكاء الناطق بها ؛ إذ إن كل ظاهرة من الظواهر الثابتة والطارئة في اللغة العربية في المفردات والتراكيب على السواء لم تقع اعتباطاً وإنما كانت عن حكمة قصدها المتكلم العربي وأظهرها النحوي .

ومن المعلوم أن الشيء الجاري على أصله السائر على بابه لا يسأل عنه لم جاء على أصله ، إنما السؤال يكون عما خرج عن أصله ، لم خرج ؟ يقول المبرد : "اعلم أن التتوين في الأسماء كلها علامة فاصلة

---

(١) للرضي على الكافية ١/١٠١ ، وانظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤ .

بينها وبين غيرها ، وأنه ليس للسائل أن يسأل : لم انصرف الاسم ؟ فإنما  
المسألة عما لم ينصرف ، ما المانع من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن  
منهاج ما هو اسم مثله إذ كانا في الاسمية سواء<sup>(١)</sup> .

وهذه العلل التي ذكرها النحويون ليست منقولة عن العرب إنما  
اجتهد النحويون في استخراجها بعد ضم النظر إلى نظيره والشبيه إلى  
شبيهه ، يدل على ذلك حكاية الزجاجي عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه  
"سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم  
اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها  
وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ،  
واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو  
لذي التمسست ، وإن تكن هناك علة له فعتلي في ذلك مثل رجل حكيم  
دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة  
بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما  
وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعل  
كذا وكذا ولمسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ،  
فجائز أن يكون للحكيم الباني للدار فعل ذلك للعللة التي ذكرها هذا الذي  
دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره  
هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك ، فإن سنح لغيري علة لما علته

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٩ .



من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول قليات بها . وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه<sup>(١)</sup> .

والتعليل تفسير لم صار للشيء على هذا الوضع ، وهو من قبيل تفسير الظاهرة ولا يتدخل بالمنع أو للتغيير ، فالتعليل إنما يقربها إلى الأذهان لتكون لها قبل وإلى الأفهام أقرب ؛ لأن ذلك أولى من قولنا هكذا خلقت كما قال للكسائي .

• • •

### شغف النحويين بالعلل

لم يقبل النحويون شيئاً إلا وبينوا وجهه وأظهروا علته ونبهوا على وجه الحكمة فيه فإن جاء شيء عن العرب مخالف لما أصلوه فإن كان يمكن تأويله حتى يشبه نظائره فينشط دور التقدير والتأويل ، وإن لم يمكن ذلك نعتوه بالشذوذ ووقفوا عند حدود المسموع منه يؤكد هذا قول سيبويه إمام النحويين: "قف عند ما وقفوا ثم فسر"<sup>(٢)</sup> .

وقد تكلف النحويون في إظهار العلة ، ومن مظاهر احتفائهم بالعلّة أنه لما وردت كلمة (أشياء) ممنوعة من الصرف اجتهدوا وتفننوا في إيجاد علة لذلك ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه قد حدث فيها قلب مكاني وأن وزنها (لفعاء) وأصلها شيئاء على وزن فعلاء ثم قدمت اللام على الفاء فصارت أشياء على وزن (لفعاء) وأصبح المنع من الصرف دليلاً على القلب المكاني .

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٦ .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن وزنها (أفعاء) وأصلها أشياء على وزن أفعلاء ثم حذفت اللام فصارت أشياء على وزن أفعاء ، وأصبح المنع من الصرف دليلاً على حذف اللام .

والداعي إلى هذا كله أن كلمة (أشياء) وردت ممنوعة من الصرف ، ولو قيل : إنها على وزن (أفعال) كما قال الكسائي لأدى ذلك منعها من الصرف من دون علة .

قد تبدو عملية التكلف ظاهرة في التعليل لكنها محاولة لربط المسببات بأسبابها حتى تصبح الأمور منطقية يمكن للعقل قبولها ؛ إذ لا ينكر عاقل أن العرب حين تكلمت على هذا النسق كانت عليها قائمة في أذهانها وأسبابه كائنة في عقولها ، يقول سيبويه : " وليس يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" (١) ، ومحاولة الوقوف على هذه العلل والوصول إلى تلك الأسباب ليس عيباً بل محمداً يحمد السابقون عليها فقد حملوا النحو شامخاً مكتملة جوانبه ثابتة أركانها .

إن علينا أن ننظر إلى جهد النحويين السابقين على أنه تراث له قداسته وجهد أفنوا فيه حياتهم لأنه لم يكن وليد لحظة ولم يأت عبثاً بل تقرر بعد رحلات إلى البوادي ومخالطة العرب الأقحاح وحفظ الأشعار وجمع الأقوال ثم تصنيف ذلك كله والتفكير له ثم التعليل ، ثم التأويل لما جاء مخالفاً .

ولو تسرب إليه الخطأ أو ظهر فيه الخلط لكان الكوفيون أولى بنقضه وفك عراه ؛ إذ قامت مدرستهم تتأهض المدرسة البصرية ،

---

(١) الكتاب ٣٢/١ .

وخالفوهم في أشياء كثيرة حتى وصل الأمر إلى الخلاف في  
المصطلحات ، ولو كان في قواعدهم ضعف أو وهن ما تركه الكوفيون  
وما نسوه في المناظرات .

• • •

### نظرة نقدية إلى علل النحو

هناك من ينظر إلى النحو نظرة نقدية بقصد إظهار الضعف الذي فيه ،  
وكان من هؤلاء بعضُ القدامى وكثيرٌ من المحدثين ، ويؤكد هذا الاتجاه  
قول أحد الباحثين : "فلست أول من اتجه بالنقد إلى التفكير النحوي وإنما  
هي مجرد محاولة غابت بها أن تلقي ضوءاً كاشفاً على قواعد النحو التي  
هي في حاجة إلى علاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن  
الطريقة التي ارتضاها القدماء" (١) .

وقد هالني هذا النقد الحاد الذي وجهه السهيلي إلى النحويين إذ يقول  
— من بعض ما يقول بعد أن اتهم النحويين بالتحكم والتناقض وعدم  
إطراد العلة — : "كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت  
أزمانها واتسعت بلدانها أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل  
والاعتبار بها في تركهم التتوين والخفض فيما لا ينصرف .. .. ثم لو  
كوشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمواس ،  
ولجعل قول من يقول : إن (إبراهيم) لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه (يفعل

---

(١) مع القواعد النحوية ص ٤

ويطلق) في حيز الجنون والبرسام<sup>(١)</sup> ، فضلا عن أن يراجعه الكلام ..  
... (٢) .

وفي العصر الحديث طالعا الأستاذ عباس حسن بقوله : ويقولون في  
تعليل الاسم الممنوع من الصرف كلاما لا تطمئن إليه النفس ولا يرتاح  
إليه للعقل نلخصه للمتخصصين لإبانة ضعفه وتهافته مع دعوتنا إلى نبذه  
وإهماله إهمالا تاما ، ... .. ، وقولهم بادي التكلف والصعوبة لا يقوى  
على الفحص ، وقد آن الأوان لإهماله نهائيا ؛ لأنه لا يثبت أمام  
الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين<sup>(٣)</sup> .

في حين يظل عليا باحث آخر فينعي على النحويين قطعهم وتعليلهم  
وأنه كان ينبغي عليهم للنظر إلى المنع من الصرف على أنه مرحلة من  
مراحل تطور اللغة العربية حيث مرت اللغة العربية بمرحلة لم تكن  
الحركات شيئا أساسيا بها ثم تطورت إلى الإعراب بالحركات الظاهرة ،  
وفي أثناء هذا التطور بقيت بعض الكلمات تشير إلى أصل هذه الظاهرة  
، ويرى أن النحويين لو رصدوا هذه الظاهرة من خلال هذا المنظور

---

(١) البرسام : علة يهدي بها .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٤ . والسهيلي هنا يعتمد على مطلق المشابهة بين الاسم  
والعمل ويطلق وجود علقين في حين أن النحاة لم يطلقوا الأمر وإنما قيدوه وبيّنوا  
مرعية العلقين ، وبينما يقف السهيلي هذا الموقف نراه يبحث عن العلل أيضا ولم  
يكتف بتعليل الورود عن العرب فاعل للمنوع من الصرف بعلة ستقف عليها فهي  
شأنا للبحث عند الحديث عن العلل للمادة .

(٣) النحو للواقعي ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ .

لخلصوا للنحو العربي من أثقال يفوء بها ، لكن النحويين تقديسا لقواعدهم التي أنستهم جمال اللغة جعلوا من تحلص الشعراء من هذه الظاهرة ضرورة لا يجوز ارتكابها في غير الشعر<sup>(١)</sup> .

وأقرر أنه إن كان لا يمكن نقض الحقائق وضياح للمولزين ، كما لا يمكن قلب الهرم فإنه لا يمكن أيضا هدم قواعد للغة وضياح ما أصله القدماء ، وما فعل هؤلاء إلا من باب خالف تعرف أو من قولهم : تطاول على الكبير تكن كبيرا .

• • •

### خروج الاسم عن أصله

الأصل في الأسماء الإعراب للحاجة إلى بيان المعاني للمتولدة عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، غير أن الاسم قد يشبه غيره فيحمل عليه ويخرج عن أصله ، وهذا الشبه قد يكون متأصلا ظاهرا وقد يكون متكلفا ، فإن كان الشبه متأصلا ظاهرا خرج الاسم عن أصله وحمل على غيره وإن كان الشبه متكلفا خرج الاسم عن أصله ولم يحمل على غيره ، وهما نوعان من الشبه يلحقان الاسم :

أولهما : شبهه بالحرف وهو شبه يخرج عن أصله من الإعراب ويحمل على الحرف فيصير مبنيا وتلزمه أحكامه من حيث عدم جواز التنثية والجمع والتعريف ومن حيث لزوم صورة واحدة لا تزول .

الآخر : شبهه بالفعل وهو شبه يخرج عن أصله من التمكن في الإعراب غير أنه لا يحمل به على الفعل ؛ إذ لا يأخذ خصائصه وأحكامه

(١) النحو بين السليقة والقاعدة ص ٤٤ ر ٤٥ .

، وغايته أنه يحرج عن التمكن في الإعراب ويقل درجة عما لم يشبه  
الفعل ، يقول الشاطبي : "الشبه الذي يلحق السعاء على صريين :  
أحدهما : شبه الفعل ، وحكم هذا أن يمدح الاسم ما يمتنع من العمل  
من التنوين والخفض بالكسرة ، ولا يقوى هذا الشبه — عند الساطم — أن  
ينبى لأجله الاسم .. .. .

الضرب الثاني : شبه الحرف ، وهذا هو الذي يؤثر في الاسم  
فيخرجه عن أصله من الإعراب إلى البناء<sup>(١)</sup> .  
ولذا يقول النحويون : الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا إن  
لم يشبه الحرف أو الفعل ، فإن شابه الحرف بلا معاند ينبى ، وإن شابه  
الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه المذكورة في كتب النحو منع من  
الصرف .

\* \* \*

---

(١) شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك ٩٧/١ — ٩٩ رسالة

## التتوين ودلالته

الصرف في اللغة : صرف الكلمة إجراؤها بالتتوين .

واصطلاحاً : عرفه ابن هشام بقوله : "الصرف هو التتوين للبدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحروف والفعل كزيد وهرس"<sup>(١)</sup> .

والتتوين : نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطأ لغير توكيد ، والتتوين لا يكون إلا في الأسماء لخفتها<sup>(٢)</sup> ، والتتوين المعتبر<sup>(٣)</sup> في هذا الموضع هو تتوين

---

(١) أوضح المسالك ١١٥/٤ .

(٢) قالوا : الاسم أخف من الفعل لأن الاسم يدل على شيء واحد والفعل ثقل بدلالته على أمرين الحدث والزمان ، ومن ثم لم يلحقوا الفعل التتوين ؛ لأنه زيادة نون هيرداد للفعل بها ثقلاً

(٣) جعل النحويون التتوين قسمين : قسم يختص بالاسم ويُعتد به ، وقسم لا يختص بالاسم ، بل ينطه وغيره ، والقسم الأول تحته أنواع :

١ - تتوين التمكين ، وهو المبين أعلى للصحيحة .

٢ - تتوين التذكير ، وهو الذي يدخل الأسماء الميبية فارقاً بين المعرفة منها والنكرة ، واعتصر الدكتور محمد زين العابدين على النحويين بأن هذا للتتوين لا يقتصر على الأسماء الميبية فهو يدخل على (أحمد) إذا كان نكرة ، فالتتوين دل على أنه نكرة (مع القواعد النحوية ص ١٦) .

وكأن الأستاذ العاقل نوههم أن تتوين التمكين لا يدخل إلا المعارف مع أن هذا التتوين أيضاً يدخل النكرات نحو هرس ورجل ، وأما (أحمد) فلم ينون لأنسه =



التمكين ، وهو يدخل الأسماء المعربة نحو : ريد ومحمد ، واحتلف في فائدته<sup>(١)</sup> .

فذهب سيبويه والجمهور إلى أن هذا النوع من التنوين يدخل الأسماء المعربة ليكون فرقا بين المتمكن وغير المتمكن ، يقول سيبويه : "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستقلون"<sup>(٢)</sup> .

فجعله فارقا بين المنصرف وغير المنصرف من الأسماء وجعله لارما للمنصرف يوضح ذلك قول السيرافي : "يعني أن التنوين علامة لمن ينصرف من الأسماء ؛ لأن المتمكن يقع على ما ينصرف وعلى ما لا

---

ممنوع من الصرف للعلمية وورن الفعل ، فإذا نكر فقد ذهبت عنه العلمية وصار منوبا تنوين التمكين الذي قد حرم من لوجود العلتين

٣ - تنوين المقابلة ، وهو ما يكون في المجموع بالآلف والتاء في مقابلة نور جمع المذكر السالم .

٤ - تنوين العوض ، وهو ما يدخل الكلمة ليكون عوضا عن حرف نحو : جوار وغواش ، أو عوضا عن كلمة نحو : كل ، أو عوض عن جملة نحو يومئذ . مع ملاحظة أن التنوين في (كل) تنوين تمكين لتمكينها ويصح أن يكون تنوين عوض لأنه عوض المصاف إليه

والقسم الثاني تحته أنواع - منها تنوين التزيم وهو اللاحق للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد ناشئ عن إشباع الحركة قبله ، والتنوين العالي : وهو اللاحق للقوافي المفيدة أي التي يكون حرف رويها ساكنا ينظر الجي الداني ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، التصريح ٣٣/١ وما بعدها .

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧ ، ارتشاه الصرب م ٢ / ٦٦٧

(٢) الكتاب ٢٢/١ .

ينصرف ، وما ينصرف أمكن مما لا ينصرف ، فسمى المنصرف  
الأمكن إذ كان غاية في استيفاء الحركات والتنوين ، .. .. ، يعني ترك  
التنوين علامة لما منع من الصرف<sup>(١)</sup> .

وذهب للفراء إلى أن التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ،  
واحتصت به الأسماء لختها .

وعلق عليه الزجاج بقوله : " وهذا القول مأخوذ من الأول ، لأن ما لا  
ينصرف مضارع للفعل ، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد<sup>(٢)</sup> .

ودهب بعض الكوفيين وتبعهم السهيلي إلى أن التنوين فاصل بين  
المفرد والمضاف ، فهو علامة لفصال الاسم عما بعده وإشعار بأن الاسم  
غير مضاف ، يقول السهيلي : " التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل  
والمتصل ، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله عما بعده ، ولذلك  
يكثر في النكرات لقرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة ، فإذا لم  
تضاف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة ، ولا تكاد  
المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام لاستغنائها في أكثره عن  
زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا يكون بحال  
كالمضمر والمبهم ، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين  
في شيء من الكلام .

---

(١) شرح السيرافي ٥١/٢ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧

وهذه علة عدمه في الوقف ؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره ؛ إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض<sup>(١)</sup> .

ويرفض السهيلي أن يكون التتوين علامة تمكن ، ويستدل على ذلك بثلاثة أمور :

أولها : قولهم : حينئذ ويومئذ ، فتونوا لما أراحوا فصل (إذ) عن الجملة ، وتركوا التتوين حين قالوا : إذ زيد قائم ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة .

ثانيها : سقوط نون التتوين في الوقف ؛ إذ المسكوت مخن عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها .

والتالث : دخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً بيت نحو إنشادهم :  
يا صاح ما هاج الدموع الذرفن<sup>(٢)</sup>

نبهوا بالتتوين في حال الدرح على انفصال البيت من البيت<sup>(٣)</sup> .  
ويرد كلام السهيلي بأمور :

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٦٩ ، وانظر أمالي السهيلي ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الرجز للعجاج وهو من شواهد سيبويه على وصل القافية بالنون لعدم الترخيم ، قال : "وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما يدور وما لم يدور لما لم يريدوا الترخيم أبدلوا مكان المدة نونا ولعطوا بتمام اليباء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد " . الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، وانظر : الأصول لاس السراح ٣٨٦/٢ ، ٣٨٧ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٥ ، ٢٦ .

أولها : ما استدلل به من نحو قولهم (حينئذ ويومئذ) يجاب عنه بأن (إذ) من حصائصها أن تصاف إلى الجملة نحو قوله تعالى : ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾<sup>(١)</sup> ، فإن وجد ما يدل على هذه الجملة حذفت الجملة المضاف إليها (إذ) وعوض عنها التتوين نحو قوله تعالى : ( وأنتم حينئذ تنظرون)<sup>(٢)</sup> فالتقدير — والله أعلم — حينئذ بلغت الروح الحلقوم ، بدليل قوله تعالى : (فلولا إذا بلغت الحلقوم)<sup>(٣)</sup> فالتتوين هنا تتوين عوض لافتقار الاسم إلى ما بعده افتقارا متأصلا ، وليس تتوين التمكن الذي يفرق به بين المتمكن الأمكن وغير الأمكن ؛ لأن (إذ) مبني لشبهه الحرف من ناحية الافتقار ، ولا يتوهم أن له معنى قائما بذاته ، فليس التتوين فارقا بين المنصرف وغير المنصرف وإنما هو تتوين العوض .

ثانيا : استدلاله بسقوط التتوين في الوقف مردود بأن التتوين إما كان يلحق الاسم علامة لتمكن الاسم من أحوال الإعراب الثلاثة ، والاسم عند الوقف لا تظهر عليه علامة إعراب ؛ إذ لا يوقف على متحرك فليس هناك ما يدعو إلى التتوين ؛ إذ الحركة الدالة على الإعراب قد تحذف في الوقف ، فلا فرق بين المنصرف وغير المنصرف في الوقف ، بل لا فرق بين المبني والمعرّب في الوقف .

والثالث : استدلاله بدحولها في القوافي إذا وصل بيت بيت مردود بحمسة أمور :

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ٨٤ من سورة الواقعة

(٣) الآية ٨٣ من سورة الواقعة

- ١ - أن بيت الشعر لا يوصل بغيره في اللفظ إذ كل بيت قائم بنفسه .
  - ٢ - أن احتمال الإضافة هنا بعيد ؛ لأن الاسم فيه (أل) وهي لا تجامع الإضافة كما ذكر هو نفسه .
  - ٣ - أن التتوين في البيت الذي استشهد به ليس التتوين المعتبر في الاسم لأنه دخل على ما فيه (أل) والتتوين لا يجامع (أل) كما ذكر هو نفسه إذ قال : " وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التتوين في شيء من الكلام " (١) .
  - ٤ - أنه يثبت في الوقف ، وهو يخالف ما ذكره من أن التتوين يحذف في الوقف إذ السكوت مفعن عنه .
  - ٥ - أن هذه النون ليست دالة على التتوين المعتبر ؛ إذ التتوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطأ ووقفاً ، وهي هنا ثابتة في الخط والوقف قبل على أنها ليست مما نحن فيه .
- وبعد بطلان ما استدل به السهيلي بدا جلياً أن الفائدة من تتوين التمكين ما ذهب إليه سيوييه والجمهور وهي الفرق بين المتمكن الأمكن (المصروف) والمتمكن غير الأمكن (الممزوج من الصرف) حتى سماه بعض النحويين تتوين الصرف (٢) .
- وقد ذهب أبو الحجاج يوسف بن معزور (٣) إلى أن التتوين بأنواعه

(١) نتائج الفكر ص ٦٩ .

(٢) التصريح بمصمور التوصيح ١ / ٣٢ .

(٣) يوسف بن معزور القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب للنحوي من أهل الجزيرة الحصراء أحد العربية عن ابن ملكون ولني ريد السهيلي ، وألف شرح - الإيضاح

الأربعة (التتوين والتكثير والمقابلة والعوض) يسمى تتوين صرف وتمكين وأنه مذهب سيبويه وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه<sup>(١)</sup> .  
وليس ما ذكره ابن معرور صحيحاً ، فليس ذلك مذهب سيبويه ،  
بدليل قوله عن تتوين العوض والمقابلة : قلت : فإن جعلته — أي جوار —  
اسم امرأة ؟ قال : أصرفها ؛ لأن هذا التتوين جعل عوضاً ، فثبت إذا  
كان عوضاً كما ثبتت التتوية في أذرعات إذ صارت كتون مسلمين<sup>(٢)</sup>  
فجعل التتوين في (جوار) تتوين عوض ، والتتوين في (أذرعات)  
في مقابلة نور جمع المنكر السالم ، أي تتوين مقابلة .

وقد نسب صاحب التصريح هذا القول لابن مالك ؛ إذ يقول صاحب  
التصريح : "وكرم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن  
التتويات الأربعة الخاصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف  
الاسم بالتتوين إلى تعريفه بالصرف"<sup>(٣)</sup> .

وهنا أمران مهمان :

أولهما : أن هذا المذهب بعيد ؛ إذ لا يمكن أن يكون تتوين التكثير  
الداخل على الأسماء المبنية تتوين تمكين وصرف .

---

— للعارضي ، والرد على الرمضري في مفصله وغير ذلك ، مات بمُرسية في  
حدود سنة خمس وعشرين وستمائة . بعية للوعاءة ٢ / ٣٦٢ .

(١) ارتشاف الصرب م ٢ / ٦٧١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢١٠ .

(٢) للكتاب ٣ / ٣١٠ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢١٠ .

والثاني : أن نسبة هذا المذهب إلى ابن مالك غير صحيحة ، وإليك الأدلة :

١ - قول ابن مالك : "ومن النحويين من يذهب إلى أن تتوين (جوار) ونحوه تتوين صرف ؛ لأن الياء حذفت فصار الاسم بعد حذفها شبيهاً بـ(جناح) ، وهذا قول ضعيف ؛ لأن الياء حذفت تخفيفاً وثبوتها منوي ، ولذلك بقيت الكسرة نليلاً عليها"<sup>(١)</sup> .

٢ - قوله - أيضاً - : "قلو كان تتوين (مسلمات) تتوين صرف لزال عن العلمية كما يزول تتوين (مسلمة) إذ صار علماً ، فإن في كل منهما بعد التسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر"<sup>(٢)</sup> .

٣ - قوله - في شرح تعريف المنصرف - : "وقد تتوين الصرف بإضافته إلى معرب ليخرج تتوين التذكير والعوض من الإضافة إلى جملة ، فإنهما لا يلحقان معرباً"<sup>(٣)</sup> .

وزعم علي بن عيسى الربيعي<sup>(٤)</sup> أن تتوين جمع المؤنث

---

(١) شرح للكافية الشافية م ٣ / ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ .

(٢) المصدر السابق م ٣ / ١٤٢٧ .

(٣) المصدر السابق م ٣ / ١٤٣٤ .

(٤) علي بن عيسى بن الفرح بن صالح الربيعي أبو الحسن الرهري أحد أئمة النحويين أخذ عن السيرافي ورحل إلى شيراز فلزم الفارسي عشر سنين حتى قال له : ما بقي شيء تحتاج إليه ، ولو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنحو ، فرجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات . إنباه الرواه ٢ / ٢٩٧ ، بعية الوعاة ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .



السالم تتوين صرف<sup>(١)</sup>.

ويرده قول ابن مالك السابق : "قلو كان تتوين (مسلمات) تتوين صرف لزال عن العلمية كما يزول تتوين (مسلمة) إذ صار علما ، فإن في كل منهما بعد للتسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر"<sup>(٢)</sup>.

وأجابوا عن هذا بأنه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فيعكس إعراب جمع المؤنث السالم ، فيبقى لأجل الضرورة .

ويرده أنه خرج بالتسمية عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا يُعد في انعكاس إعرابه<sup>(٣)</sup>.

وقد اضطرب ابن هشام والأشموني فجعلتا تتوين جمع المؤنث السالم تتوين مقابلة غير أنهما جعلتا الاسم منصرفا مع فقدانه تتوين الصرف ، يقول ابن هشام — بعد ذكره تعريف الصرف — : "وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو العاقد لهذا للتوين ، ويستثنى من ذلك نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاقد له ؛ إذ تتوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم"<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا الاستثناء نظر ؛ إذ قد بص في تعريفه على أن الصرف هو التتوين الدال على التمكن ، وتتوين جمع المؤنث السالم كما ذكر هو نفسه تتوين مقابلة ، فلا وجه للاستثناء .

---

(١) ارتشاف لضرب م ٢ / ٦٦٩ ، الجنى لداني ص ١٤٥ ، الصبان ٢٢٨/٣ .

(٢) شرح للكافية الشافية م ٣ / ١٤٢٧ .

(٣) الصبان على الأشموني ٢٢٨/٣

(٤) أوضح المسالك ١١٥/٤ ، الأشموني ٢٢٨/٣ .

وقيل : إن الاستثناء من فقد التتوين الدال على الأمكنية لأن مفهومه أن ما خلا عن التتوين الدال على الأمكنية غير منصرف ثم استثنى من ذلك جمع المؤنث .

ووجه بعضهم صرف جمع المؤنث السالم بأن الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته وبقاؤه على أصله ، والتتوين المذكور علامته ، والعلامة لا يجب انعكاسها ، فـ (مسلمات) باق على أصله من الأمكنية لكن لم يدل بتوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع الطتين<sup>(١)</sup> .

والحق أن جمع المؤنث السالم غير منصرف حتى مع بقائه على جمعيته ؛ لأن المنصرف متمكن من حالات الإعراب الثلاثة ، وهذا لا يدخله الفتح فنقص عن الأمكن ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أن تتوين جمع المؤنث السالم تتوين عوض من الفتحة ، يقول أبو حيان : "ونقل لي عن بعضهم أنه تتوين عوض من الفتحة من الفتحة التي كان يستحقها"<sup>(٢)</sup> .

وكون التتوين فيه للعوض أقرب من كونه للصرف .

---

(١) حاشية الحصري على ابن عقيل ٢٢٤/٢ .

(٢) ارتشاف الصرب م ٢ / ٦٦٩ .

## الممنوع من الصرف

الاسم الممنوع من الصرف ما دخله علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما<sup>(١)</sup> واختاره ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> .  
وعرفه الجرجاني بأنه ما لا يدخله الجر والتثوين<sup>(٣)</sup> وعليه الجمهور ،  
ونكر الأشموني في تنبيهاته أن مذهب المحققين أن الصرف هو التثوين  
وقيل : الصرف هو للجر والتثوين معا<sup>(٤)</sup> وتردد ابن مالك بين  
التعريفين<sup>(٥)</sup> .

وأيا ما كان الممنوع من الصرف فإنه لا يدخله التثوين والجر  
لوجود علتين فرعيتين فيه أو وجود علة واحدة فيه تقوم مقامهما ،  
وهاتان علتان الفرعيتان تجعل الاسم مشبها للفعل في فرعيته .

---

(١) الحدود في النحو للأبيدي ، تحقيق د/ المتولي رمضان النميري ص ٨٦  
(٢) للكافية بشرح الرصي ١٠٠/١ واعتراض عليه الرصي ؛ لأن ابن الحاجب قال  
بعد ذلك : "ويجوز صرفه للضرورة والتناسب" - بأن علتين لا يروان في حال  
الإصافة أو الألف واللام أو التناسب أو الضرورة ، فإذا كان يصرف وفيه علتان  
دل ذلك على أن الممنوع من الصرف ليس ما وجد فيه علتان ، وإنما هو الممنوع  
من التثوين والحذف .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ٢٩٩ .

(٤) شرح الأشموني ٢٢٨/٤ .

(٥) فقال في شرح الكافية للشافية م ١٤٣٣/٣ يعرف الممنوع من الصرف - "هو  
المعرب للمال من العلل الجاعلة كالفعل في العرعية والنقل" . ويقول في الألفية في  
تعريف الصرف :

الصرف تثوين أتى مبيناً      معنى به يكون الاسم أمكناً

وهنا أمور ينبغي التوقف عندها :

أولها : مضارعة الممنوع من الصرف للفعل في فرعيته .

ثانيها : الاسم الممنوع من الصرف لأبد أن يجتمع فيه علتان فرعيتان أو واحدة تقوم مقامهما .

الثالث : حكم الممنوع من الصرف لا يدخله التتوين والجر .

مضارعة الممنوع من الصرف للفعل في فرعيته .

فقد قضى النحويين أن الفعل فرع من جهتي اللفظ والمعنى .

وفرعيته من جهة اللفظ أنه فرع عن الاسم ؛ إذ هو مشتق من المصدر والمصدر أحد أنواع الأسماء ، وهذا على قول البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن للفعل أصل وليس مأخوذاً من المصدر ولذلك يرون أن فرعية اللفظ في الفعل تتمثل في كونه مركباً ؛ إذ يدل على الحدث وللزمان فيدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته ، والاسم مفرد والمركب فرع عن المفرد<sup>(١)</sup> .

وزاد العكبري وجهين آخرين<sup>(٢)</sup> :

أولهما : أن الفعل يخبر به لا عنه ، والاسم يخبر به وعنه ،  
والأثنى فرع الأعلى<sup>(٣)</sup> .

---

(١) يس على التصريح ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) الباب في عل البناء والإعراب ١/٥٠١ .

(٣) هذا الاستدلال ينقض ما استدل به البصريون على اشتقاق الفعل من المصدر ؛ إذ استدلوا على ذلك بأن الاسم يدل على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل على شئين الحدث والزمن ، ومعلوم ما يدل على شيء واحد أسبق مما يدل على -

— أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء ، والحادث متأخر عن المحدث .

وأما فرعية الفعل من جهة المعنى فمن جهة احتياجه إلى الاسم ؛ إذ الفعل لا يستغني في الكلام عن الاسم في حين أن الكلام يستغني بالاسم مع الاسم من دون الحاجة إلى للفعل والاحتياج فرع ، فصار الفعل باحتياجه إلى الاسم فرع عنه .

وقد أحصى النحويون تسع علل فرعية اعتمدها العرب في كلامهم واستخرجها النحويون من نطقهم والمعتمد العرب والمستخرج والمقعد النحويون ، وذلك بضم النظير إلى نظيره والتشبيه إلى شبيهه .

والعلل لفظية ومعنوية ، وتنحصر العلل المعنوية في (العلمية والوصفية) ، وتنحصر العلل اللفظية في (وزن الفعل والتأنيث والعدل وزيادة الألف والنون والعجمة والتركيب والجمع الذي لا نظير له في الأحاد) صيغة منتهى الجموع) .

والعلة التي تقوم مقام علتين التأنيث اللازم — وهو ما كان بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة — والجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، وهو ما كان من الجموع على وزن (مفاعل أو مفاعيل)<sup>(١)</sup>

---

حشنيين ولو روعي هذا المنظور هنا لقل بأسبقية الفعل وتأخير ؛ لأن ما لا يكتفي بنفسه أصل لما يكتفي بنفسه .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصور ٢٠٥/٢ .

والأولى أن يقال فيه كل جمع كان بعد ألفه حرفا أو ثلاثة لوسطها ساكن<sup>(١)</sup>.

ووجه فرعية هذه العلة أن الجمع فرع عن الواحد لأن الجمع مركب والواحد أصل له<sup>(٢)</sup>، والصفة فرع عن الموصوف وأن فيها معنى الفعل، والتأنيث فرع عن التذكير، والعلة فرع إبقاء الاسم على حاله، والتعريف فرع التذكير، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم إذا كان خاصا بالفعل أو أوله زيادة كزيادة الفعل؛ لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه للوزن المختص بنوع غيره، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع ألف التأنيث أو فرع ما ريدا عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكر الحصري أنه لا يقع بعد ألف التكمير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصباح. حاشية الحصري على ابن عقيل ٣٧٢/٢. ويترتب على ما قور الحصري أن تكون كلمة (أرادب) المجموعة المموعة من الصرف وأمثالها غير مشددة الباء مع أن مفرداتها (أردب) بتشديد الباء ومع أنها مصبوبة بالشكل في لسان العرب بالتشديد ضبطا كتابيا فقط بوصف شدة هوق الباء حلقا لبعض المعاجم الأخرى، ويظهر أن ما قاله الحصري هو الأعم الأغلب وأن غيره هو النادر الذي يقتصر فيه على السماع. النحو الوافي ٢٠٨/٤.

(٢) ذكر السيرافي وجوها لفرعية الجمع عن الواحد، شرح السيرافي ٣٤/٢.

(٣) يطر شرح السيرافي ٣٤/٢-٣٧، وفيه توجيه وشرح مفصل لفرعية هذه العلة غير أنه أهمل الحديث عن وجه فرعية الألف والنون (لا أن يكون جعله تحت شبه التأنيث بالفعل والزيادة، وانظر: شرح الكافية للرصي ١٠٦/١).

وجود علتين فرعيتين أو واحدة تقوم مقامهما في الممنوع من

### الصرف

ولا بد في الممنوع من الصرف لعلتين أن تكون إحداهما معنوية —  
أي فيه إما العلمية وإما العجمة — والأخرى معنوية ، ويجتمع مع  
الوصفية ثلاث عطل لفظية ، وتأتي العلمية مع العطل اللفظية كلها على  
النحو التالي :

أولا : ما يمنع للوصفية وغيرها :

١ — الوصفية وزيادة الألف والنون نحو : عطشان ، سكران ،  
غضبان .

٢ — الوصفية ووزن الفعل نحو : أخضر ، أطول ، أفضل

٣ — الوصفية والعادل نحو : مثني وثلاث ورباع .

ثانيا : ما يمنع للعلمية مع غيرها :

١ — العلمية والتأنيث نحو : فاطمة ، سعاد ، طلحة .

٢ — العلمية ووزن الفعل نحو : يزيد ، أشرف ، أحمد .

٣ — العلمية وزيادة الألف والنون نحو : سلمان ، شعبان .

٤ — العلمية والعجمة نحو : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق .

٥ — العلمية والتركيب المزجي نحو : معديكرب ، بعلبك .

٦ — العلمية والعادل نحو : عمر ، زفر .

ثالثا : ما فيه علة تقوم مقام علتين :

١ — ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو : ليلي ، سلوى ، سمراء ،

هيفاء .



٢ - صيغة منتهى الجموع نحو : معاهد ، مصانع ، قناديل ، مصابيح .

وقد اشترط النحويون في الممنوع من الصرف لظنن أن تكون إحداهما معنوية احترازاً مما لو كان في الاسم علقان لفظيتان فإنه لا يمنع من الصرف نحو : أجيمال - تصغير أجمال جمع جمل - فلن فيه فرعية التصغير عن للتكبير والجمع عن الإفراد وجهتهما اللفظ ، ولا يكون ذلك في العلل للمعنوية لانتحصارها في العلمية والوصفية ، وهما لا يجتمعان<sup>(١)</sup> .

ولو قيل إن التصغير ليس علة لفظية وإنما هو علة معنوية ، والمانع من الصرف أنه ليس من العلل المعتبرة في الممنوع من الصرف ، إضافة إلى أنه ليس كل جمع مطلقاً يمنع من الصرف كما سيأتي .

وقد اعترض السهيلي على النحويين في الاقتصاص على بعض الفروع دون بعض ووصفهم بالتحكم ، إذ يقول : "وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعاً ولم يجعلوا التصغير فرعاً للتكبير ولا المعلن من الأسماء فرعاً للصحيح ولا المزيد فيه فرعاً لما لا زوائد فيه إلا الألف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعاً لأصول ، ولم يجعلوا هذه التي ذكرناها فروعاً لأصول فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في رعمهم"<sup>(٢)</sup> .

(١) بطر : الأشموني ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ ، يس على التصريح ٢٠٩/٢ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٣ .

والحق أن النحويين إنما قعدوا ولم يعتبروا فروعا ولم يقتصروا عليها دون غيرها ، والمعتبر هم العرب فاعتبروا فروعا دون فسروع ، ولذا يقول الرضي : "وهنا فروع آخر لم يعتبروها ككون الاسم مصعرا أو منصوبا أو مثاذا ، وغير ذلك مما لا يحصى ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة"<sup>(١)</sup> .

وليس أدل على ذلك من قول ابن هشام : ليس كل ما فيه علتان فرعتان مطلقا بمتنع صرفه ، ألا ترى أن نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث ، وهما فرعان على الجمود والتذكير ؟ إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية ؛ لأنه لا يكون لازما إلا معها لقوله : "إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث .. .. " يؤكد ذلك .

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن كلمة (قائم) في نحو : أقائم أحوك - تحتاج إلى ما بعدها احتياجا لا لبس فيه ولا شك وهو اسم فاعل مأخوذ من القيام ، ثم يقول : "في كلمة (قائم) إذا شئنا : احتياجها إلى ما بعدها وأخذها من المصدر ، وفق كلام النحاة كل اسم يوجد فيه سببان يشبه الفعل ، وبإمكان المرء إذا استخدم الحجاج العقلي أن يجد في أي اسم أكثر من سببين"<sup>(٢)</sup> .

وليس الأمر كما يذهب إليه هذا اللبساحث من أن المسألة تأتي باستخدام الحجاج العقلي فلسنا مبتدعي لغة ، وإنما نقعد لها في صوء

(١) الرضي على الكافية ١٠٦/١ .

(٢) شرح للوحة البدرية ١٩٤/١ .

(٣) النحو بين السليقة والقاعدة ص ٤٥ .

الطريقة التي نطق بها أصحابها ، فكما يقول يمكن أن نجد في كل اسم سببين فأكثر لكن السؤال الذي ينبغي أن يُعلم جوابه أهذه الأسباب التي نجدها اعتبرها العرب في كلامهم أم لا ؟

إن فعل النحاة ما هو إلا ضم النظر إلا نظيره والتشبيه إلى شبيهه ثم استخراج رابطة تجمع بين هذا وذلك ، وليس للنحوي أن يقول للعربي : كان ينبغي أن تقول كذا بطريقة معينة ولا تقوله بطريقة أخرى ، وإنما يحصر دوره في محاولة إيجاد القاعدة التي تحدد نمط الكلام الذي نطقوا به حتى يتسنى لمن ينحو نحوهم ويسير على نهجهم أن يتكلم كما تكلموا ، يؤكد هذا قول سيبويه إمام النحويين: "قف عند ما وقفوا ثم فسر"<sup>(١)</sup> .

على أن ما ذكره الباحث إنما هو من كلام السهيلي ؛ إذ يقول — متهما النحويين بعدم اطراد العلل — : "أما عدم الاطراد فإننا قد نجد الاسم مصارعا للفعل لفظا ومعنى عملا ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتوين كصارب ، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تال للاسم ووصف له ثم لم يمنعوه الخفض والتوين"<sup>(٢)</sup> .

كما اعترض السهيلي — أيضا — على النحويين بجعلهم المانع من الصرف علتين وجعل ذلك منهم تحكما ؛ حيث يقول : "ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فهلا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة فلم يكشفوا في ذلك عن نية ولا نهوا فيه على حكمة"<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ١ / ٢٦٦ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٣ .

والحق أن النحويين لم يهتموا الكشف عن النية ولم يخلصوا التنبيه على الحكمة ، وبيان ذلك أن الاسم إنما منع من الصرف لشبهه للفعل والفعل فيه علتان فرعيتان ، فما أشبه الفعل لا بد أن يكون فيه علتان فرعيتان ، ولو كانت علة واحدة لنقصت مشابهته للفعل ولما أخذ حكمه في المنع من التثوين والحذف ، يقول ابن يعيش : "وإنما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه" (١) .

وقد ذكر النحويون أن العلة الواحدة لا أثر لها ؛ لأن الأصل في الاسم أصالة الإعراب والتمكّن ، فإذا وجدت فيه علة فرعية فإن الأصالة تعارضها ولا تقوى العلة الواحدة على إخراج الاسم عن أصالته ، فإذا انضم إلى العلة الأولى علة ثانية قوّى جانب الشبه ، يقول الزجاج : "فلم تمنع الجهة الأصلية جهة واحدة فرعية ، فكان الأصل أغلب وأقوى ، فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهة واحدة من الأصل ، فصار الفرع أملاك" (٢) .

وقد ذكر الشيخ يس لذلك نظيراً في الحياة إذ يقول : "ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة النمة ، فإذا انضم إليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل النمة على البراءة" (٣) .

إضافة إلى أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو روعي الشبه الواحد لأدى ذلك إلى منع أكثر الأسماء من الصرف ،

---

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٥٩/١

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥ ، ٦

(٣) يس على التصريح ٢٠٩/٢

وحينئذ تكثر محالفة الأصل ، كما لا ينبغي أن يجذب الأصل إلى الفرع إلا بسبب قوي<sup>(١)</sup> ، ولذا يقول السيرافي : "وليست للواحدة من هذه العلل تبلغ الاسم إذا دخلته مبلغ الفعل في النقل فلا تؤثر تأثيرا إذا انفردت في الاسم ؛ لأن للاسم خفة قوية بالاسمية فلا يزيلها إلا علان فصاعدا<sup>(٢)</sup> .

ويدلي العلامة الرضي بدلوه فيذهب إلى الممنوع من الصرف احتاج في منعه إلى أن يكون فرعاً من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة ؛ لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف ، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير طاهر ، فلم تكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين<sup>(٣)</sup> .

وبهذا يتضح أن النحويين لم يقبلوا الأمور على علانها دون فحص وتمحيص بل بينوا وجهها وأظهروا الحكمة من ورائها .

كما يعيب بعض الباحثين على النحويين قولهم : "إن الاسم يمنع من الصرف لعلتين" ؛ إذ يقول : "والتعبير بعلتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما من معلولين حتماً ، فكيف يحتج علتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معاً في إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات حزأين

(١) المصدر السابق ٢ / ٢٠٩ .

(٢) شرح السيرافي ٣٧م٢

(٣) الرضي على الكافية ١ / ١٠٤ .

اشتركتا<sup>(١)</sup> معا في إيجاد هذا المعلول الواحد<sup>(٢)</sup>.

وهذا لم يفت للنحويين فقد سبقه إلى هذا العلامة الرضي وجعله من باب المجاز؛ إذ يقول: "وتسميتهم لكل واحد من القروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز؛ لأن كل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة؛ إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم، فالعلة التامة إذن مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما"<sup>(٣)</sup>.

كذلك اعترض السهيلي على النحويين ووصفهم بالتحكم والتناقض لإقامتهم علة واحدة مقام علتين إذ يقول: "وكما تحكموا في علتين المانعتين كذلك تحكموا في الممنوعين، ثم قد ناقضوا في علتين فجعلوا ألف التانيث تقوم مقام علتين، وقالوا مثل ذلك في الجمع، فها سبحان الله!"<sup>(٤)</sup>.

وليس هناك تناقض كما يزعم السهيلي ويدعي؛ لأن النحويين نصوا على أن الممنوع من الصرف لعلة واحدة قائمة مقام علتين فإن العلة فيه متكررة، وذلك أن ألف التانيث المقصورة أو الممدودة تفترق عن تاء التانيث، فالتاء تحذف في التكسير نحو: قرية وقرى وجفنة وجفان، فهي علامة منفصلة بمثابة اسم ضم إلى اسم بخلاف ألف التانيث المقصورة أو الممدودة فالكلمة معها لازمة للتانيث وقد بنيت عليها فتنتزل

(١) هكذا بالأصل، والصواب (اشتركا) لأن الجزء مذكر لفظا ومعنى.

(٢) النحو الوافي ٢٠٤/٤.

(٣) الرضي على الكافية ١٠١/١.

(٤) أمالي السهيلي ص ٢٤.

الألف منزلة الجراء منها فذلك تثبت في التفسير نحو : حبلى وحبلى وسكرى وسكرى وصحراء وصحارى ، فالألف تشارك القاء في التأنيث وتزيد عليها باللزوم ، فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثا ، وهذا معنى تكرر العلة ، وكذلك في صيغة منتهى الجموع ، وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الأحاد وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في الأحاد ، فصار هذا الجمع لعدم النظير كأه جمع ثانيا فتكررت العلة ، أو أنه جمع حقيقة مرتين نحو : كلب وأكلب وأكالب ، فصارت كل مرة من الجمع علة مستقلة ، فإذا كان على هذه الصيغة كان بمثابة ما كان فيه علتان<sup>(١)</sup> .

وذهب الجرولي أن للجمع الأقصى فيه الجمع وعدم التطير في الأحاد ، وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية<sup>(٢)</sup> .

### حكم الممنوع من الصرف :

الاسم الممنوع من الصرف لا يدخله الجر ولا التثنية ، واحتلف النحويون هل الجر والتثنية حدفا معاً لأجل المنع من الصرف أم هل حذف التثنية وتبعه للجر؟

نسب صاحب التصريح المذهب الأول إلى الرماني والزجاج<sup>(٣)</sup> ، وليس في كتاب الزجاج ما يشير إلى ذلك .

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٧١/١ ، الرصي على الكافية ١١٢/١ .

(٢) الرصي على الكافية ١١٢/١ .

(٣) التصريح ٢١٠/٢ .



والجمهور على الثاني أي أن الجر تابع في سقوطه لحذف التنوين وحجتهم أن الاسم لما أشبه للفعل حذف من الاسم علامة التمكن وهي التنوين ثم تبعه الكسر ؛ لأن الاسم إذا جامع الألف واللام أو الإضافة لم يكن فيه تكوين حتى يسقط فيتبعه الكسر ، وإنما بقي الكسر فيه فظهر أن سقوطه بالتبعية للتنوين لا بالأصالة ، واحتاره الرضي وعلل لذلك بأن الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه ؛ إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة<sup>(١)</sup> .

واعترض السهيلي على النحويين لمنعهم الممنوع من الصرف من التنوين والخفض وجعله من التحكم ؛ إذ يقول : "ومن التحكم قولهم : إنه لما أشبه الفعل منع الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع من الأفعال كالنشية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟

ولم — أيضا — منعه للتنوين مع الخفض ، وهلا منعه واحدا منهما أو منعه أكثر من اثنين لولا الركوز إلى محض التحكم"<sup>(٢)</sup> .

(١) للرصي على الكافية ١٠٢/١ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٣ ، ٢٤ ، وهذا أمر غريب تبدو فيه للمعالجة ، فالنحويون لم يتحكموا بحذف شيء دون آخر ، وإنما الأسماء الممنوعة من الصرف وردت هكذا عن العرب ، وقد تقدم القول في (أشياء) أنه لما وردت ممنوعة من الصرف اجتهد المحويون في تعليل ذلك دون التدخل بالمنع أو الرخص أو التغير .

وليس ما ذكره السهيلي بمقبول ولا مستباح ولا هو من تحكم  
 النحويين كما ذكر ، إنما هو العطل في الحكم ، وذلك أنه قد تقرر أن  
 التتوين علامة تمكن الاسم من الإعراب ؛ لأن الأصل في الأسماء  
 الإعراب ، فإذا شابه الاسم الفعل — والأصل في الأفعال البناء على قول  
 البصريين ، وهو الأصح — فقد خرج عن أصله إلى مشابهة ما الأصل  
 فيه البناء فأرادوا أن يفرقوا بين الاسم المعرب غير المشبه للفعل والاسم  
 المعرب المشبه للفعل ، فحذفوا من الأخير علامة التمكّن وهي التتوين —  
 دلالة على خروجه عن أصله ، واختص التتوين بذلك لأنه دليل التمكّن ،  
 والاسم المشبه للفعل — وهو المبني — قد خرج عن أصله في الإعراب  
 فنقص منه ما يتعلق بالإعراب ، ولم يكن يمتنع من التشبيه والجمع  
 والتعريف والإضافة وغيرها لأن ذلك كله لا دخل له بتمكن الاسم من  
 الإعراب ، وإنما قصدوا علامة التمكّن من الإعراب ، وهي التتوين .  
 ولم يكتفوا بحذف التتوين وإنما تبعه الجر ، ويعطل العارسي لذلك  
 بأنه لو جر الاسم الذي لا يصرف مع حذف تتوينه قليل : مررت بلحمد  
 وإبراهيم لأشبه المينيات نحو : أمس وجير<sup>(١)</sup> .

---

- وأمر آخر أكثر منه عرابية وهو أن السهيلي نفسه علل لذهاب الخفض من  
 الممنوع من الصرف فيقول : "متى عدم التتوين في شيء من الأسماء لم يستقم نقاء  
 الخفض ؛ لنلا يتوهم أنه مصاب إلى ضمير المتكلم" أمالي السهيلي ص ٢٩  
 وليس جيد ؛ لأنه إذا وقف عليه سكن ، وإذا لم يوقف عليه لم يتوهم حذف ياء  
 الإضافة ؛ لأنه إنما تحذف في فواصل الآيات وما شابهه .

(١) شرح المفصل ابن يعقوب ٥٨/١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣٧/٢ — ٣٩ .

في حين يعطل الرضي لذلك بأنهم أرادوا النص من أول الأمر على أن التتوين حذف لمنع من الصرف لمشابهة الفعل وذلك أن التتوين قد يحذف لغير المنع من الصرف ، فهو يحذف لأجل الوقف ومع الألف واللام ومع الإضافة والبناء ، فحذفوا مع التتوين صورة الكسر التي لا تكمل الفعل للدلالة على هذا المعنى من أول الأمر<sup>(١)</sup> .

والظاهر أن الكسر إنما حذف من الممنوع من الصرف لأنه لا يدخل في الفعل في الإعراب فأرادوا أن يمنعوا ما أشبه الفعل كل ما لا يدخل الفعل من الإعراب فحذفوا منه التتوين والحذف<sup>(٢)</sup> .

وقتح الممنوع من الصرف في موضع الجر لأنه لما كان لا بد للجر من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتأخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل : لم يفعلوا ولن يفعلوا وأخواتهما<sup>(٣)</sup> .

ولو حذف للتتوين وسكن الاسم مع للجر لكان ذلك إجحافا بالاسم بدهاب التتوين والحركة<sup>(٤)</sup> ، فكان لابد من تحريكه فحمل الجر على النصب هنا كما حمل النصب على الجر في المجموع بالألف والتاء ،

---

(١) الرضي على الكافية ١٠٢/١ .

(٢) قال المبرد : "اعلم أن كل ما لا ينصرف مصارع به الفعل ، وإنما تلويح قولنا : لا ينصرف - أي لا يحلله حفض ولا تتوين ، لأن الأفعال لا تخصص ولا تتور ، طالما أشبهها جرى مجراها في ذلك" . المقتضب ٣٠٩/٣ .

(٣) شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١ .

(٤) شرح السيرافي ٣٨/٢ .

إضافة إلى أن الممنوع من الصرف قد أشبه الفعل في النقل واحتيرت له  
الفتحة في الجر ؛ لأنها أحف الحركات .

ودهب الزجاج إلى الممنوع من الصرف مبني في حالة الجر على  
الفتح لحقيقته ، يقول الزجاج : "لذلك جعل المخفض فيه مفتوحا ، فالفتح  
فيه بناء ؛ إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل الفعل مثله فأنزل من  
الكسر بناء الفتح" (١) .

وهو مردود ببناء الاسم في حالة دون أخرى وبأن العلتين المابعتين  
من الصرف موجودتان فيه في كل الأحوال فكيف يبني في حاله دون  
أخرى مع حذف التنوين في جميع الأحوال ، إضافة إلى أن حركة الفتح  
في حالة الجر ناشئة عن العامل وليس ذلك شأن البناء .

ونسب ابن يعيش وابن هشام والرضي القول ببناء الممنوع من  
الصرف في حالة الجر إلى الأخفش والمبرد (٢) .

وبالوقوف على معاني القرآن للأخفش والمقتضب للمبرد وجدت  
الأمر على خلاف ما نسب إليهما ، فيقول الأخفش - في قوله تعالى  
"إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق" - : "على البذل ، وهو في  
موضع جر إلا أنها أعجمية لا تنصرف" (٣) .

---

(١) ما يصرف وما لا يصرف ص ٤ .

(٢) شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١ ، شرح لللمحة الندرية لابن هشام ١/١٩٥ ،  
الرضي على الكافية ١٠٦/١ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١٥٠/١ .

ويقول المبرد : " وإنما المنصوب والمخفض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمين ومسلمين ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضا فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض نحو : مررت بعثمان وأحمد يا فتى<sup>(١)</sup> .  
وهاك دراسة لبعض العطل التي أثير حولها بعض الاعتراضات :

### زيادة الألف والنون الملتعة من الصرف

يمنع الاسم من الصرف لزيادة الألف والنون مع الوصفية أو العلمية، فإن كانت الزيادة في صفة فيشترط فيها أن يكون مؤنثها بغير التاء إما لأنه لا مؤنث له أصلا لاختصاصه بالمتكر نحو : لحيان (كبير اللحية) فإنه لا مؤنث له ؛ إذ اللحية من متعلقات الذكورة ، وإما أن يكون مؤنثه بألف التانيث نحو : غضبان وغضبي ، وسكران وسكري .

فإن كان مؤنثه مما يجوز فيه الوجهان أي يؤنث بالتاء وبالألف فإنه يجوز فيه الصرف وعدمه<sup>(٢)</sup> قال ابن يعيش : "كذلك لا نقول في عطشان : عطشانة ولا في غضبان غضبانة بل نقول في المؤنث غضبي وعطشي ، وقولنا في اللغة الفصحى احتزارا عما روي عن بعض بني أسد في غضبانة وعطشانة فألحق النور تاء التانيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة ، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة (١) المختص ٢٤٨/١ .

(٢) قال ابن جني — في المختص ٧٢/٢ — : "يقال رجل سكران وامرأة سكري كعصيان وغصبي ، وقد قال بعضهم : سكرانة ، كما قال بعضهم : غضبانة ، والأول أقوى وأصح"

بالعلامة لا بالصيغة ، وقياس هذه اللمعة الصرف في النكرة كندما فنقول :  
هذا عطشان ورأيت عطشاناً ومررت بعطشان<sup>(١)</sup> ، وبهذا أحد المجمع  
اللغوي فأجار صرف ما كان فيه اللعتان<sup>(٢)</sup> .

فإن لم يسمع في مؤنثه غير التاء لم يمنع من الصرف نحو : سيفان  
وسيفانة ، وبهذا تظهر اللمعة في منع صرف المريد بالالف والنون لشبهه  
بالف التانيث ؛ إذ لا يقبل — كما لا يقبل — تاء التانيث ، يقول العبرد  
: "أما ما كان من ذلك على (فعلان) الذي له (فعلتي) فقد تقدم قولنا فيه أنه  
غير مصروف في معرفة ولا نكرة ، وإما امتنع من ذلك لأن النون  
اللاحقة بعد الف بمنزلة الف اللاحقة بعد الف للتانيث<sup>(٣)</sup> في قولك :  
حمراء وصعراء ، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١

(٢) المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية  
والثلاثين ببيداد ص ٨٣ ، ٩٦ ، وبصر القرار<sup>٢٠</sup> إلى تانيث (فعلان) بالتاء لعة في بني  
أسد — كما في الصحاح — أو لعة بني أسد — كما في المحصن وقياس هذه اللمعة  
صرفها في النكرة — كما جاء في شرح المفصل ، والناطق على قياس لعة من  
لغات العرب مصيب غير محطى وإن كان غير ما جاء به خيرا — كما في قول  
ابن جني — لذا يجوز أن يقال : عطشانة وعصبانة وأشباهها ، ومن ثم يصرف  
(فعلان) وصعفا ، ويجمع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة)  
جمع نصحيح" نقلا عن النحو الوافي ص ٢١٧ .

(٣) أي أن شبه النون بعد الف في (فعلان) بالهمزة التي بعد الف في صحراء ،  
وقوله (الف اللاحق بعد الف) يريد الهمزة التي بعد الف في صحراء ، فعبر  
عن الهمزة بالالف لأن أصلها الف كما سيأتي .

وعدد الحروف والزيادة ، وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها<sup>(١)</sup> .

فقد حمل النون في (فَعْلَان) على الهمز في (فَعْلَاء) في المنع من الصرف ، والمثابفة بينهما من وجوه : أن وزنها واحد في عدد الحروف والحركات والزيادة ، فون (فَعْلَان) يساوي وزن (فَعْلَاء) حركة وسكونا وزيادة غير أن الزيادة هنا نون وهناك ألف ، ولذلك عقب بقوله : " وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها " ، فكان الرائد بلفظه .

واعترض السهيلي على هذه المثابفة فقال : " وإذا نظرت هذه للمضارعة لم تجد بينهما من المضارعة شيئا ، وأما اللفظ فيبعد أيضا ؛ لأن آخر هذه ألف ونون وآخر هذه ألف وهمزة ، والهمزة بعيدة المخروج من النون<sup>(٢)</sup> .

واعتل لمنع المزيد بالألف والنون من الصرف — بمضارعته المثنى ؛ إذ يقول : " والمانع عندنا من صرفه مضارعته للتنثية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فبب ؛ لأنها ألف ونون كما تقول : الزيدان ، بألف ونون ، وأما المعنى فالتنثية إنما هي تنثية الواحد فتقول في زيد وزيد : زيدان ؛ لأن أصل العدد تضاعف ، فتقول : غاصب وعاطش فإذا تضاعف للغصب والعطش وزاد قيل : غضبان وعطشان ، فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعته

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٥ ، وانظر للكتاب ٣/٢١٧ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

لحمراء ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تتون لأنها كالعـ—وص من  
التتوين فكما لا نقول : زيدان ، فلا نقول : غضبان ، لوجود  
المصارعة فيه لعطا ومعنى ، ألا ترى أن العرب لا تقول في مؤنثه :  
فعلائة<sup>(١)</sup> .

ويرد اعتلال السهيلي أمور :

- ١ — أن حمل المفرد على المفرد أولى من حمله على التثنية<sup>(٢)</sup> .
- ٢ — قوله : " أن المرید في (حمراء) همزة وفي (عطشان) نون ،  
والهمزة بعيدة المخرج من النون " — مردود بأن أصل الهمزة في  
(حمراء) ألف فهي في الأصل ألف وليست همزة<sup>(٣)</sup> .

فإذا ثبت هذا فليعلم أن العلاقة بين الألف والنون قريبة لقلب كل  
واحدة منهما إلى صاحبتها ، كما قال المبرد .

---

(١) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٢) قال السهيلي — في أثناء حديثه عن صرف صيغ منتهى الجموع — : " ولا شك  
أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد " . أمالي السهيلي ص ٣٩ .

(٣) أصل حمراء حمري كمكري ثم قصد مد الصوت فريدت ألف قبل ألف التأنيث  
فاجتمع ألغان فلزم قلب الثانية همزة ؛ لأنه لو قلبت الأولى لغات العرص المأتي بها  
لأجله ، ولو قلبت الثانية واو أو ياء رعاية للتقارب في للصعة بين حروف العلة  
لصارت حبيند حمراي أو حمراو ، فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما  
قلها ، إذ لا اعتداد بالألف لربادتها فيجب إغفالها ألغا فتعود الكلمة سيرتها الأولى  
شرح الرصي على الكافية ٢٢٨/١ حاشية ١ .



قوله : إن العرب لا تقول في مؤنثه (فعلانة) — مرئود بقولهم :  
سيفان وسيفانة ، وكما تقدم أن بعض القبائل قالت في مؤنث عطشان  
وغضبان : عطشانة وغضبانة .

٤ — المشابهة بين (غضبان) وبين المثنى بعيدة ؛ إذ الألف في  
(غضبان) لا تقلب ياء كما في المثنى في حالتى النصب والجر ، والنون  
في المثنى مكسورة وهي في (غضبان) لا تكسر أبدا .

وبعد هذه المناقشة أضحي جليا أن مذهب النحويين أحق بالاتباع ،  
يدل على ذلك قول الحليل : "أن كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد  
التذكير فإنما تلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعا لتأنيث أو بدلا في أن  
علامة للتأنيث لا تلحقه على لفظه ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث ،  
وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلقته" (١) .

وهو أمر يشهد به واقع اللغة ؛ إذ لا تدخل علامة تأنيث على أخرى  
، ففي نحو مسلمة إذا جمعت قيل : مسلمات فحذفت التاء من مسلمة  
لحلول الألف والتاء في مسلمات لدلالة كل منهما على التأنيث ، والألف  
والنون في المثنى علامة تثنية وليست علامة تأنيث بدليل قولنا : مسلمتان  
، فجامعت التاء الألف والنون .

ويؤكد هذا أن الاسم المزيد بالألف والنون إذا كان مؤنثه بالتاء  
صرح لعدم مشابهة الألف والنون حينئذ لألف التأنيث ، ولهذا إذا كانت  
الصفة المزيدة بالألف والنون على وصف غير (فعلان) بفتح النون

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٥ .

انصرفت لأن مؤنثها بالتاء نحو : غريان وسرحان ومؤنثهما . غريانة  
وسرحانة .

وإن كان ما على غير وزن (فعلان) علما امتنع صرفه في المعرفة  
وانصرف في النكرة ، وعلّة امتناعه في المعرفة العلمية وزيادة الألف  
والنون ، وإن كان بكرة فقد ذهب عنه العلمية .

وزيادة الألف والنون تمنع الاسم من الصرف مع العلمية للعلّة ذاتها  
وهي الحمل على ألف التانيث لعدم قبول تاء التانيث ؛ لأن العلمية قد  
حالت دون ذلك ، يقول ابن السراج : "وكذلك كل اسم معرفة آخره ألف  
ونون رائنتان ريذا معا فهو غير مصروف ، وذلك نحو : عثمان اسم  
رجل لا تصرفه لأنه معرفة ، وفي آخره ألف ونون ، وهما في موضع  
لا يدخل عليهما التانيث ؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك" (١) .

ويرى السهيلي أن الأعلام المزيّدة نحو : سلمان وعمران أعلام غير  
منقولة وإنما هي محدولة عن الصفات المنونة إلى العلمية كعمر (٢) .

وهو أمر غريب أن يعدل اللفظ إلى نفسه بعد حذف التنوين ، على  
أن (سلمان) صفة — أيضا — ممبوع من الصرف ؛ لأن مؤنثه سلمى (٣) ،  
فأين له بالصفة المنونة المعدول عنها .

\* \* \*

---

(١) الأصول لابن السراج ٨٦/٢ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٧

(٣) القاموس ، اللسان (سلم) .

### التأنيث العائق من الصرف

المؤنث نوعان : نوع به علامة تأنيث ونوع ليس به علامة تأنيث ،  
وللتأنيث علامتان : تاء التأنيث ، وألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ،  
فالاسم المؤنث الذي ليس به علامة تأنيث يمنع من الصرف العلمية  
والتأنيث لأنه مؤنث معنوي والتأنيث لازم له ، نحو : سعاد وزينب .  
والمؤنث بعلامة تأنيث امتنع صرفه مع العلمية للزوم للتأنيث له لأن  
العلمية تمنع زواله<sup>(١)</sup> .

وإن كان المؤنث به علامة تأنيث وجاء وصفاً فإن كانت هذه العلامة  
ألف التأنيث امتنع صرفه أيضاً للزوم للتأنيث مع الألف ، وإن كانت  
علامة التأنيث التاء انصرف لعروض التاء الدالة على التأنيث لأن  
مذكرها بغير تاء نحو : قائم وقائمة فدل على أن التأنيث في (قائمة)  
عارض غير لازم ، وإنما يعتد بالتأنيث الذي لا يزول .  
ولم يتنبه السهيلي إلى هذا الفرق فاتهم النحويين بفساد العلة وعدم  
اطرادها إذ يقول : "ومن ذلك (مسلمة) فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث  
وهو مع ذلك منصرف"<sup>(٢)</sup> .

والحق أن التأنيث بالتاء في الوصفية عارض فلا يعتد به ، يقول ابن  
هشام : "ليس كل ما فيه علتان فرعيتان مطلقاً يمتنع صرفه ، ألا ترى أن  
نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث ، وهما فرعان على الجمود والتكثير ؟

(١) ينظر الأصول ٨٣/٢ ، ٨٤ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٠ .

إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي يعبر الألف إلا مع العلمية لأنه لا يكون لازماً إلا معها<sup>(١)</sup> .

ويعلل السهيلي لمنع العلم المؤنث من الصرف نحو : عائشة بأه يرجع لأمر في ذاتها لا للعلامة التي في اسمها أخذها من قولهم : حدام ورقاش ، فإنهم بنوه على الكسرة الدالة على الإصافاة إلى النفس يشيرون إلى أنهم محبوبات ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء<sup>(٢)</sup> .

وهذا صرب من الخيال ومحض أوهام لا يستحق أن يلتفت إليه ، وذلك أن المؤنث ممنوع من الكسرة التي يدعي أنها تدل على قربه من النفس .

ولو أنه سلم للحويين فيما قالوا لسلم من هذا الخلط لكنها المحالفة ، وكان الأحرى به إذ لم يجد علة أن يقول : هكذا نطقت العرب ، لكنه عاب على الحويين عللهم فوقع فيما هو أدهى وأمر ، وكان كالساعى إلى متعب موائلا من سبل الراعد<sup>(٣)</sup> .

ويعلل السهيلي لمنع المذكر المسمى بمؤنث نحو : حمزة وتمسرة — بأن تاء التأنيث فيهما حرف جاء لمعنى وهو الفرق بين الواحد والجمع ،

---

(١) شرح اللوحة اليدوية ١٩٤/١ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٢

(٣) للمتعب : مسيل الماء ، للموائل : الساعى إلى النجاة ، سبل المطر ، رعدت السماء صوتت للمطر ، ومعه . أنه ترك الأمر الهين للسهل طلب للنجاة فوقع في الأمر الشديد العسير

فإذا سميت به رجلاً ذهب ذلك المعنى و غُدم الالتفات إلى ذلك الفرق  
فصار في حال العلمية كَعَمَر الذي عدت فيه بنية عامر و غُيِّر عن  
وزنه<sup>(١)</sup> .

وهو كلام يظهر فيه الحلط ويغلب عليه التكنهن ؛ لأنه قرر أن  
(عمر) تغير عن عامر فلم ينون ؛ لأنه لم يكن بشيء قبل التسمية ، ولو  
سمي بعامر لصرفه ثم يقول هنا : إن (حمزة) الذي كان منوباً قبل  
العلمية لما صار علماً لم ينون لذهاب معنى التاء<sup>(٢)</sup> .

• • •

### العجمة المتعة من الصرف

العجمة فرع في كلام العرب على العربية ، لذا يمنع الاسم من  
الصرف للعلمية والعجمة ، ويذهب السهيلي إلى أن الأسماء الأعجمية  
ممنوعة من الصرف لأنه لا يتوهم إضافتها إلى ما بعدها ، وأنها لم تنقل  
إلى العلمية من أصل كانت فيه ممنونة<sup>(٣)</sup> .

وهذا الكلام منقوض بجوار صرف نحو : هود ونوح ولوط  
وأشباههم برغم أنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه ممنونة .

ويعترض السهيلي على النحويين لمنعهم صرف (قابوس) محتجين  
لذلك بالعلمية والعجمة ، وينتهمهم بالتناقض إذ يقول : ثم قد تعدم هذه

---

(١) أمالي السهيلي ص ٣٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤ .

العلل من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو : أبي قابوس ،  
فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع من الصرف ؛ لأنه عربي مشتق من  
القبس<sup>(١)</sup> .

والحق مع النحويين لأن (قابوس) كلمة أعجمية ، جاء في القاموس  
: "أبو قابوس : النعمان بن المنذر ملك العرب ، و(قابوس) ممنوع من  
الصرف للعجمة والمعرفة ، معرب كلوس<sup>(٢)</sup> .

في حين يعترض باحث آخر على النحويين لمنع أسماء الأنبياء  
للعلمية والعجمة فيقول : "بقي لنا أن نناقش النحاة في الأسماء التي  
يوردونها في هذا الباب على أنها أسماء أعجمية كإبراهيم وإسماعيل  
ويونس .. .. إلخ ، والواقع أن هذه الأسماء أسماء كنعانية وأرامية  
تظهر أن هذه اللغات لا تعدو كونها لهجات هي والعربية من فصيلة  
واحدة<sup>(٣)</sup> .

والحق إن إبراهيم وأشباهه أسماء أعجمية — وفي تاج العروس أنها  
سريانية<sup>(٤)</sup> — وفيه لغات : إبراهيم وإبراهيم وإبراهيم وإبراهيم  
وأبراهيم وإبراهيم<sup>(٥)</sup> .

---

(١) لمالي السهيلي ص ٢١ .

(٢) القاموس المحيط ، تاج العروس (قبس) .

(٣) النحو بين السليقة والقاعدة ص ٤٥

(٤) ومعناه عندهم : أب رحيم .

(٥) بصائر ذوي التمييز ٣٢/٦

وعلى كثرة اللغات الواردة فيه فإن أيا منها لا يوافق الأوزان العربية .

وكذلك (إسماعيل) فإنه اسم أعجمي كسائر الأعلام الأعجمية وأول من سمي بهذا الاسم من بني آدم هو ولد سيدنا إبراهيم<sup>(١)</sup> . وكذلك يونس فهو علم أعجمي ممتنع من الصرف وفيه ثلاث لغات : ضم نونه وفتحـه وكسره<sup>(٢)</sup> .

وخلاصة القول أن العلم الأعجمي هو ما لم يكن على الأوزان العربية ، وهذه ليست كذلك ، فثبت أنها أعجمية من هذا المنظور على الأقل .

\* \* \*

#### المنع من الصرف للعلمية

الأصل في الأشياء أن تكون نكرة لصلاحيته للدلالة على أفراد الجنس الواقع تحتها ، فإذا عرفت فقد صارت بهذا التعريف فرعاً عن التذكير .

والتعريف المانع من الصرف هو التعريف بالعلمية للزومه .

واعترض السهيلي على النحويين لجعلهم العلمية مانعة من الصرف واتهمهم بالتناقض للاعتداد بالعلمية وعدم الاعتداد بالتعريف بالألف واللام والإضافة فيقول : "وأي مناقصة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل ، وهو يقولون : إذا دخلت الألف واللام على

---

(١) بصائر ذوي التمييز ٦ / ٣٩

(٢) المصدر السابق ٦ / ٥٣

ما لا ينصرف أو أضفته رال شبه الفعل عنه ، وهذان نوعان من التعريف فالعلمية أخرى أن تباعده من شبه الفعل ، إذ الألف واللام قد تدخل على الفعل المصارع في ضرورة الشعر<sup>(١)</sup> .

والحق أن العلمية تعريف بغير علامة ، وهو تعريف لا يزول ، أما التعريف بالألف واللام فهو يشبه تاء التانيث في عروضه وعدم لزومه في الصفة .

أما صرف الاسم مع الألف واللام فذلك من لأن الألف واللام من خصائص الأسماء ، فإن الاسم إذا وجدت فيه علتان فرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف فإذا دخلت عليه الألف واللام فقد قاومت إحدى العلتين الفرعيتين ولم تقو الأخرى على المنع من الصرف ، فدخول الألف واللام قد رد الاسم إلى أصله من الإعراب .

ودخول الألف واللام على الفعل المصارع إنما يكون في ضرورة الشعر كما ذكر فليس بقادح فيما ذكرناه .

ويذهب السهيلي إلى أن علة منع الأعلام من التنوين استغلاؤها عنه لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافا إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تتون فإذا ثبت علم أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك ، فإن رأيت علما منونا قلعة ، ويرى أن هذه العلة هي أن العلم يدور إن كان قبل التسمية منونا لأنهم — وإن نقلوه عما وضع له — ففي أنفسهم التعاتات لتلك المعاني<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أمالي السهيلي ص ٢١ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨ .



ويرده قولهم : عائشة وفاطمة بعير تنوين أعلاما في حين أنها كانت قبل العلمية منقولة مما ينون ، فهما اسما فاعل من (عاش وفطم) وقيل التسمية بهما كانا منوبين ، ولا شك أنهم أرادوا هذه المعاني الموجودة قبل التسمية فلذلك سموا بهما ، فأين الالتفات لتلك المعاني .

وقوله : " فإن رأيت علما منونا فلعله " — قلب للأوضاع ؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب والتنوين ، ولا يسأل عن المنون : لم ينون ، وإنما يسأل عما لم ينون لم لم ينون ؟ كما قال المبرد<sup>(١)</sup> .

وتعليقه بأن الأصل في الأعلام ألا تنون لاستغنائها عن التنوين إذ لا يتوهم إضافتها إلى ما بعدها — مردود بالأعلام المنونة التي لا يتوهم معها الإضافة .

\* \* \*

### العدل والمنع من الصرف

يعرف ابن الحاجب العدل في الاسم بأنه خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا كثلاث ومثلث وآخر وجمع أو تقديرا كعمر وباب قطام<sup>(٢)</sup> .

(١) المقتضب ٣٠٩/٣

(٢) الكافية يشرح الرضي ١١٣/١ ، ويشرح الرضي التعريف فيبين أن المقصود بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بنيل بدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه — أيضا — منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فإنه يصار إليه لصورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدر سبب آخر غير العدل . شرح الكافية للرضي ١١٣/١ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٣٢/١ وما بعدها .

ويرى السهيلي أنهم عدلوا عن الصفة لتحقيق العلمية ولن يعرف أنه علم فغير عن بناء (فاعل) أو (فعل) إلى بناء غير موجود في الصفة وذلك نحو (فعل) ولم يعدلوا عن (مالك وصالح وسالم وغانم) لأنهم أرادوا التفاؤل للمولود بالسلامة والصلاح والملك والخير ونحو ذلك فتركوا الصفة على وزنها أي إنه سالم أبدا وصالح أبدا ، وإنما عدل عن (عامر وقائم) وأشياء قليلة لأن قصدهم فيها إلى التفاؤل إنما هو على المال لا من حين الولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ولم يبقوه على حاله ليجمعوا بين العلمية وبين المعنى الذي تفاعلوا به من العمارة ونحوها<sup>(١)</sup> .

وما يمنع من الصرف للعدل مع الوصفية نوعان : أولهما : العدد من ثلاثة إلى عشرة على وزن (فعل) و(مفعول) والآخر : كلمة (آخر) . فالأول نحو : ثلاث ومثلث فقد أقام للعلامة الرضي الدليل على أنهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة) بأنا وجدا (ثلاث) و(ثلاثة ثلاثة) بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم أمر ذي إجراء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه — في غير العدد — مكرر في كلام العرب فيقولون : قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاهني القوم رجلا رجلا ، فكان القياس في باب العدد أن يقع التكرار عملا بالاستقراء وإحاقا للفرد المتنازع عليه بالأعم الأغلب ، فلما جاء لفظ (ثلاث) غير مكرر حكم بأن أصله لفظ

(١) أمالي السهيلي ص ٣٤ وما بعدها .

مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى (ثلاث) إلا (ثلاثة ثلاثة) فحكم عليه بأن ذلك أصله<sup>(١)</sup> .

وهي عند الخليل وسيبويه ممنوعة من الصرف للعدل والوصف ، قال سيبويه : "وسألته عن أحاد وثثاء ومثثي وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة (آخر) إنما حده واحدا واحدا واثنان اثني ، فجاء محذودا عن وجهه فترك صرفه .

قلت : أتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة<sup>(٢)</sup> .

وأجاز ابن السراج أن تكون علة منعه من الصرف أن فيه عدلا لفظيا وعدلا معنويا ، فقال : "ولو قال قائل إنه لم ينصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعا وحل ذلك لكان قولاً<sup>(٣)</sup> .

ورده القارسي بأن العدل لا يكون في المعنى<sup>(٤)</sup> .  
وقيل : إن فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثني مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثني إلى لفظ مثني<sup>(٥)</sup> .

(١) الرضي على الكافية ١ / ١١٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٣ ، وانظر : المقتصد م ٢ / ١٠٠٧

(٣) الأصول ٨٨/٢ . ولذلك عرف العدل بقوله ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويعبر بذاته إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به ، فأجاز وقوع العدل في المعنى

(٤) المقتصد م ٢ / ١٠١٠

(٥) الرضي على الكافية ١ / ١١٥ .

وهذا مردود باصطلاحهم على أن العلتين لا بد أن تكون إحداهما  
معنوية والأخرى لفظية .

وقال الكوفيون وابن كيسان : إن فيه العدل والتعريف كما في  
(عمر) إذ لا يدخله الألف واللام ، وإذا أجري على النكرة فمحمول على  
البذل<sup>(١)</sup> .

ورده الرضي بأنه لا دليل على ما قالوا ، ولو كان معرفة — ولا  
شك أن فيه معنى الوصف — لجري على المعارف ، وكيف يكون معرفة  
وهو يقع حالا نحو : جاعني القوم مثني<sup>(٢)</sup> .

ويرى السهيلي أن علة منعه من الصرف أنه لا معنى لتثوينه ؛ لأنه  
لا يتوهم إضافته فلا يحتاج إذن إلى التثوين الذي هو علامة الانفصال  
عن غيره<sup>(٣)</sup> .

وأما (آخر) فلو لا العدل انصرفت لأنها جمع أخرى فهي بمنزلة  
الظلم والنقب والحق<sup>(٤)</sup> ، ويرى سيبويه والمبرد أنها معدولة عن الألف  
واللام ، وبيان ذلك أنه كان حقها أن تكون بالألف واللام ، وذلك أن  
قياس أقبل التفصيل أن يكون مضافا أو فيه (أل) أو مجردا منهما وتلزمه  
(من) في هذه الحالة كما يلزم صورة واحدة من الإفراد والتذكير ، فيقال  
: هذا أفصل منك ، وهذا الأفضل وهذه العصى ، فلما جاءت كلمة (آخر)

---

(١) الرضي على الكافية ١١٥/١ ، ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ١١٦/١ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٤) المقتضب ٣٧٦/٣ .

جمعا دل على أنه ليس معها (من) وإلا لرمت الأفراد والتذكير فكان القياس إذا لم يكن معها (من) أن يكون فيها (أل) أو مضافة لما بعدها ، فلما لم يكن بعدها مضاف ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأر المضاف لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات فلم يبق إلا أنه عدل عما فيه (أل) (١) .

ولذلك يسأل سيوييه الخليل عن علة منع (آخر) من الصرف فأجاب بقوله : "لأن (آخر) خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر ، لا يكن صفة إلا وفيه ألف ولا م فتوصف بهن المعرفة ، ... .. فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها" (٢) .

ومنع أبو علي الفارسي كون (آخر) معدولا عن الألف واللام استدلالا بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ (أمر وسحر) المعدولين عن دي اللام ، وكان لا يقع صفة للنكرات (٣) . وأجيب بأنه معدول عن دي اللام لفظا ومعنى أي عدل عن التعريف إلى التثنية ، ومن أين له أنه لا يجوز تحالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتثنية (٤) .

(١) بطل الرضي على الكافية ١١٦/١ ، ١١٧ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/٣ ، ٢٢٥ ، وانظر المقتضب ٣/٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المعصل لابن الحاجب ١٣٤/١ ، الرضي على الكافية ١١٧/١ .

(٤) الرضي على الكافية ١١٧/١ .

وقد تقدم في رد مذهب ابن السراج في منع (فعل ومفعول) أن  
الفارسي لا يرى أن العدل يكون في المعنى .

ومذهب ابن جني - واختاره ابن الحاجب - إلى أن قياس (أخر) أن  
يكون معدولا عن (آخر من) ذلك لأنه لما تجرد من اللام والإضافة كان  
حقه أن يوصل بـ(من)<sup>(١)</sup> .

ورده الرضي بأن ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنى والمجموعين  
معدولة عن لفظ الواحد المذكور - فيه بعد ، ورأى أن الأولى ألا يُدعى  
كون (أخر) وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعال التفضيل على التعيين  
، بل نقول : هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل ، أي أحد  
الأشياء الثلاثة مطلقا من دون تعيين فجائر أن يكون معدولة عن الإضافة  
أو (أل) أو (من) ، وإنما عدل عنه لتعريبه عن معنى التفضيل الذي هو  
المستلزم لأحدها ، وذلك لأنه صار بمعنى (غير)<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا  
فـ(أخر) ممنوعة من الصرف العلمية والعدل .

ويقول الأستاذ عباس حسن : "وعندي أن كل ما قيل في العدل  
وتعريفه وتقسيمه وقائده مصنوع متكلف ولا مرد لشيء فيه إلا السماع  
، وحير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة (فعل  
أو مفعول أو فعل) أو غيرها من الصيغ المسموعة نصا عن العرب"<sup>(٣)</sup> .

(١) الإيضاح في شرح المعصل ١٣٤/١ ، الرضي على الكافية ١١٧/١ .

(٢) الرضي على الكافية ٢٢٢/٤ .

(٣) النحو الوافي ٢٢٢/٤

وهو بهذا القول يجعل جهد النحويين هباء منثورا في حين أنهم كانوا  
موصوعيين فجعلوا العدل قسمين : قسم دل عليه دليل وهو العدل المحقق  
، وقسم لم يدل عليه دليل وهو العدل المقدر ، وقد أقام العلامة الرضائي  
الدليل على العدل المحقق ، وبه يستدل على العدل المقدر ، وقد أقر  
الميرد بأن (أخر) لولا العدل لانصرفت لأنها مثل ظلم ونُقب وحُفر  
وتناقشه في مقترحه :

أولا : يقول : " وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية  
وصيغة (فُعال أو مفعَل أو فُعل) أو غيرها من الصيغ المسموعة نصا عن  
العرب " ، وهذه ليست أعلما حتى تمنع العلمية ، بل صفات .  
ثانيا : كيف نقول إنه ممنوع للعلمية — أقصد الوصية — وصيغة  
فُعل في حين أن أخواتها مصروفة ، وكيف يفرق بين أحر ويبر ظلم  
ونُقب وحُفر .

ثالثا : هناك ما جاء على صيغة (فُعال) ولم يمنع من الصرف كما فسي  
قوله تعالى : (فارتقب يوم تأتي السماء بدحان مبين)<sup>(١)</sup> .  
فإذا وردت كلمات على صيغة ما وصرفت ثم جاءت كلمة على دات  
الصيغة ولم تصرف فدل ذلك مخالفتها أخواتها وأصلها ، كما قال  
سيبويه .

\* \* \*

---

(١) الآية ١٠ من سورة الدخان .

## خاتمة

بحمد الله وفضله قد انتهت من الدراسة التحليلية لتعليقات النحويين للممنوع من الصرف وناقشت أدلة الناقدين موضحا وجه الصواب ، ومن أهم ما طفر به البحث بعض النتائج التي قد تعد من باب تقرير الواقع ، ومن أهمها :

- رد للبحث على اعتراضات الناقدين وفند حججهم وأثبت فسادها .
- أن اللغة العربية يحكمها النظام والقاعدة ، ولا بد أن يكون لكل قاعدة علة تؤدي إليها .
- أن عمل النحويين لا يتدخل في الطاهرة بمع أو تفسير وإنما هو التعليل والتفسير والتأويل .
- أنه التعليل يقرب الأحكام من العقل والفهم فيجعلها مقبولة .
- حرر البحث بعض آراء النحويين وحققها فكان هذا التحرير والتحقيق نتيجة مهمة من نتائج البحث .
- وبعد . فهذا ما سنع به خاطر وحاد به الجهد والبحث التأمل فأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد والرشد وأن يعصمني من الزلل ؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه

دكتور

شعبان زين العابدين محمد



#### المرجع والمصدر

- أرشيف الصرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الحانجي ط ١ ١٤١٨ هـ — ١٩٩٨ م .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط ٢ ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م .
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه تحقيق / محمد إبراهيم البنا — مطبعة السعادة ط ١ ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م
- الإمام أبو إسحاق الفساطي مع تحقيق الجزء الأول على أفعية ابن مالك ، الباحث/طاهر محمد مسعود ، رقم ٩٤٢ ، مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة .
- إنباء الرواه على أنباء النحاة للقطبي ، تحقيق محمد أبو العسل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ م
- أوضح المسالك إلى أفعية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .
- الإيضاح في شرح المعصل لابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى باي العلبي ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشئون الدينية ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في عل النحو للرجحي تحقيق د/ مازن المبارك دار الفرائس ط ٢ ، ١٤١٦ هـ — ١٩٩٦ م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي الجزء السادس تحقيق عبد العليم الطحاوي — المطبع الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢١ هـ — ٢٠٠٠ م
- بعية الوعاة في طبقات اللعويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو العسل إبراهيم ، المكتبة العصرية ١٤١٩ هـ — ١٩٩٨ م
- نأج العروس من جواهر القاموس للربيدي — القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- النصريح بمصمور التوضيح للشيوخ حائد لأرهري — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي بحاشية من العلبي

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م .
- حاشية للخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك شرحها وعلق عليها /تركي فرحات المصطفى ، دار الكتب العلمية ط ١ ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
- حاشية بس على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
- الحدود في النحو للأبدي ، تحقيق د/ المتولي رمضان النميري ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- شرح الأشموني على الألفية (المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) بحاشية الصبان — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
- شرح جمل الزجاجة لابن عمقور (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح .
- شرح للرضي على الكافية ، تحقيق / يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة فار يونس .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج ٢ تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٠ .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، تأليف ابن هشام الأتصلي تحقيق د/ صلاح روائ ط ٢ .
- شرح المفصل ابن يعين بغاية النعماني ، عالم الكتب .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي — بيروت ط ٢ ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- الكتاب لسبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق/ إبراهيم الإيباري ، دار الريان للتراث .

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة الإعلام — الجمهورية العراقية ١٩٨٢ .
- الباب في علل البناء والإعراب تحقيق /غازي مختار طليمات .
- لسان العرب لابن منظور — دار المعارف ط٢ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق د/هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ط٢ ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين ببغداد .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف ود/ عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ فائز فارس ط٢ ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م .
- مع القواعد النحوية د/ محمد زين العابدين حسن سلامة ، ١٩٨٤م .
- المحتسب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب — بيروت .
- نتائج الفكر في النحو للمهيلي تحقيق /عادل أحمد عبد الموجود وزميله ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- النحو الوافي عباس حسن ، دار المعارف ط١١ .
- النحو بين السليقة والقاعدة الأستاذ /شعبان عوض محمد العبيدي — القنية للطباعة والنشر ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م .

## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢
لعلة النحوية وجهود النحويين	٦
شطب النحويين بالعلل	٨
نظرة نقدية إلى علل النحويين	١٠
خروج الاسم عن أصله	١٢
التنوين ودلالته	١٤
الممنوع من الصرف	٢٤
مضارعة الممنوع من الصرف للفعل في فرعته	٢٥
وجود علقين فرعيتين أو واحدة تقوم مقامهما في الممنوع من الصرف	٢٨
حكم الممنوع من الصرف	٣٥
زيادة الألف والنون المانعة من الصرف	٤٠
التأنيث المانع من الصرف	٤٦
العجمة المانعة من الصرف	٤٨
المتع من الصرف للعلمية	٥٠
العلل والمانع من الصرف	٥٢
الخاتمة	٥٩
المراجع والمصادر	٦٠
فهرس الموضوعات	٦٣

٢٠٠٣ / ١٥٦٨	رقم الإيداع :
LS.B.N. 977-241-464 -3	التقديم الدولي :